التنمية والتطوير التي تقدمها السلطات للريف تنال أغلبها المستوطنات، فيما تحرم القرى والبلدات العربية من مثل هذه المساعدات ومشاريع التطوير. والواقع ان المواطنين الفلسطينيين لم يعرفوا أي معنى انساني لكلمة (تطوير) في لغة الدولة الصهيونية سوى مصادرة الأراضي وطرد أصحابها منها، وهذا الأمر تكشفه مجمل الحقائق اليومية التي تمارسها السلطات ضد الفلسطينيين. ويمكن إيراد أمثلة لا حصر لها على ذلك، سواء على صعيد مديني (مقارنة ما تقدمه السلطات لمدينة الناصرة العربية بمدينة نازريت عليت اليهودية...الخ)، أم على صعيد قروي، فمثلاً: المجلس المحلي في قرية المغار أعلن إضراباً عن العمل نتيجة لسياسة التمييز العنصري تجاه القرية وحرمانها من المخصصات المالية التي تعطى للمجالس في القرى والكيبوتسات. وقد أعلن رئيس المجلس السيد أمين عساقلة أن هذا الاضراب سيستمر لحين قيام السلطات بتسديد المبالغ التي للمجلس والتي بلغت خمسة مليارات ليرة اسرائيلية. وذكر السيد عساقلة ان حاكم اللواء الشمالي لا يستبد بقرية المغار وحدها، وإنما يمارس سلطته العنصرية على القرى العربية جميعها. وأنه يمارس ضدنا تفرقة عنصرية بذيئة[١٢].

وقرية دير حنا (التي منها دغش وخلايله) يبلغ عدد سكانها أربعة آلاف نسمة، **يملكون من الأرض ما مساحته ١٦٨٠٠ دونم**. لكن هذه الملكية تقلصت بنسبة ٤٠٪. كما تم نزع ملكية **٦٠٠٠ دونم منها بتشريعات تسوية في عامي ١٩٥٦ و١٩٧٥**. وحددت مساحة الأرض الملحقة بمجلس القرية المحلي بثلاثة آلاف وتسعمئة دونم، حددت منها مساحة ٤٦٥ دونما للبناء فقط. لكنه حظر على المجلس السماح لمواطنيه بالبناء في ٣٠٠ دونم منها، وذلك لأن ادارة اراضي اسرائيل تملك قسماً من هذه الأراضي. وبسبب من ضيق المسطح العام للقرية، فانه يحظر على الأهالي البناء تلقائياً. لكن حاجة الناس الملحَّة للبناء تدفعهم للسؤال عن تراخيص للقيام به، فترفض السلطات ذلك، إلا إذا قبل المواطنون بمساومة تقوم على قبول المواطن مساحة ٤٠٠م^2 من ادارة أرض ـ اسرائيل، مقابل تنازله عن أرضه الزراعية في منطقة ما من أراضي القرية... ولكن السكان يرفضون ذلك فتمنع عنهم رخص البناء.

لكن وطأة الحاجة إلى التوسع تفرض على المواطنين البناء بدون ترخيص، فتبدأ معركة جديدة حول أحقية ذلك وحول ضرورة هدم البناء أم إبقائه، وتظل الأبنية المقامة وفق هذا النمط مهددة بالهدم في أي وقت. وخلال عام ١٩٧٨، هدمت ستة منازل من هذه الفئة، أحدها جرى هدمه في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٧٨ وكان يخص عائلة الأرملة عفاف أبو الخوف.

ويوجد في دير حنا، حتى اليوم، من هذه الفئة من المنازل، ١٢٠ منـزلاً؛ وهي جميعها معرضة للهدم.

وقرية عقبرة تقع قرب مدينة صفد، غير أنه لا يربطها بها طريق معبد. وسكانها البالغ عددهم ٤٠٠ نسمة، محرومون من أي خدمة عامة، فلا عيادة ولا مركز بريدي أو